

جواباً على سؤالكم عن الاسباب التي دعت الى اغلاق الحدود السورية - اللبنانية بعد اعلان الحكومة السورية عن فتحها فان الحكومة السورية اعتبرت البيان الذي القاه رئيس الوزارة اللبنانية بمناسبة ترضية كافية لسوريا . ولكن ورود خبر عقب القاء هذا البيان عن استقبال رئيس الجمهورية اللبنانية الاستاذ كميل شمعون لاكم الحوراني ورفاقه قد اثار السلطات السورية فاصدرت تعليماتها باغلاق الحدود مجدداً . وسبب ذلك ان بعض العملاء السوريين العاملين في لبنان والذين اخبروا الشيشكلي باستقبال الرئيس شمعون للحوراني بالخوا في الجهود التي قطعها رئيس الجمهورية اللبنانية للحوراني ورفاقه . وهذا مما اثار حفيظة الشيشكلي ونقمته .

ولقد علمت ان السيد فارس الخوري وقدرى قلجبي قد نصحا الشيشكلي بضرورة مهادنة لبنان في الوقت الحاضر وعدم التطرف بمعاداته لان ذلك قد يدفع الحكومة اللبنانية الى السماح للاجئين السياسيين السوريين بنشاط معاد لسوريا . ولهذا ارسل الشيشكلي العقيد عزت الطباع وقدرى قلجبي الى لبنان وكانت مهمة هذين الشخصين مهمة مزدوجة - الاولى : السعي الى ايقاف الحملة الصحفية - الثانية : محاولة اكتساب الجيش اللبناني الى صف سوريا . والسوريون يعتقدون بان القوة السياسية الحقيقية في لبنان مركزة في الوقت الحاضر ، بيد اللواء فواد شهاب . ومع ان العقيد شيشكلي لا يكن عميق حب للواء شهاب ويفضل التعامل مع الزعيم سالم فهو لا يستطيع تجاهل اللواء شهاب كقوة واقعية في الجيش اللبناني . وعلمت ايضا ان نية خبيثة استترت وراء تكليف العقيد طباع بان يقصر اتصالاته على رجال الجيش اللبناني . وهذه النية تهدف الى الدس بين اللواء شهاب ورئيس الجمهورية اللبنانية والشيشكلي يعتبر اللواء شهاب ، كموسى مبارك ، لبنانياً متطرفاً في لبنانيته . ويرى فيه احدى العثرات في طريق برنامج حركة التحرير . ولهذا فاني اعتقد انه يرحب بشهاب اللواء شهاب من قيادة الجيش . وهو لا يفتأ يحاول ضرب رئيس الجمهورية اللبنانية باللواء شهاب .

اما عن المفاوضات الاقتصادية بين لبنان وسوريا ففي الوزارة السورية تياران يتزعم التيار الاول السيد منير دياب وزير الاقتصاد السوري . وهذا يرى انه من الحبث الاتفاق مع لبنان وان لبنان دولة يقوم اقتصادها على التجارة . وهذه الحقيقة تجعل الاتفاق مع لبنان ضاراً بالمصالح السورية ويساند هذا الرأي السيد حسني الصواف الامين العام لوزارة الاقتصاد الوطني . اما التيار الثاني فيتزعمه السيد سعيد محمد الزعيم وزير المالية السورية ، وهو يرى انه من المستحسن ان تصل سوريا ولبنان الى اتفاق مماثل لاتفاق شباط ويقول السيد سعيد الزعيم ان سياسة زميلة منير دياب سياسية خاطئة لان سياسة تهدف الى الخاء الاستيراد هي تلحق ضرراً بالغاً بموارد الدولة المالية . فتضطرب عندئذ الحكومة الى فرض ضرائب جديدة على الشعب . اما الشيشكلي فيحاول ان يستخلص من هاتين الفكرتين المتضاربتين فوائد سياسية ولهذا يتذبذب آناً بين الاخذ برأى السيد منير دياب وطوراً بين رأى محمد سعيد الزعيم .

اما الحداء بين الوزيرين الانفي الذكر فهو سافر ومستحکم . وعلى كل حال فمستشاروا الحكومة السورية الاقتصاديون الثلاثة وهم عزت طرابلسي عوض بركات وحسني الصواف يمثلون آراء الوزيرين المتضاربة . فعزت طرابلسي امين عام وزارة المالية وعوض بركات - رئيس مكتب النقد ينظرون الى الاتفاقية الاقتصادية مع لبنان على اساس ما توهمته تلك الاتفاقية للخزانة من موارد . اما السيد حسني الصواف امين عام وزارة الاقتصاد الوطني فهو يمثل وجهة نظر الصناعيين السوريين . ولهذا يتوخى من الاتفاقية حماية الصناعة والمنسوجات السورية في الدرجة الاولى دون اى اعتبار لموارد الخزانة العامة .

اما الوزراء السوريون الآخرون فهم يحاولون في الوقت الحاضر التوفيق بين آراء وزيرى الاقتصاد والمالية اى ان يتمكنوا من الوصول الى مشروع اتفاقية تؤمن حماية الصناعة والمنسوجات السورية وتأتي بموارد للخزانة العامة . وهذا السبب الذى يجعل الحكومة السورية تتلکأ في الوقت الحاضر في الدخول بمفاوضات اقتصادية بين البلدين . كما وان هناك سببا ثانويا آخر وهو انتظار الحكومة السورية نتيجة اجتماع مجلس النواب اللبناني ومناقشته للسياسة السورية اللبنانية . وعلى كل حال فان المفاوضات السورية ، اللبنانية على ما اعتقد لن تتم بتمديد اتفاق ٤ شباط او بابرام اتفاق مماثل له . بل ان الاتفاق الجديد الذى يعقد بين لبنان وسوريا سيحيي* جديدا تماما بالنسبة الى اتفاق ٤ شباط .

ومهما كان الامر فالشيء المؤكد ان سوريا لن تدخل بمفاوضات مع لبنان على اساس الوحدة الاقتصادية . فهذا الامر متفق عليه بين وزارتي الاقتصاد والمال السوريتين .

ويعتبر السيد محمد سعيد الزعيم سبب فشل المنطقة الجمركية الحرة في دمشق وحريصة النقد راجع الى السياسة الاقتصادية الخاطئة التي سلكها السيد منير دياب . وعلى كل حال فاننسي اشك كثيرا في ان تعيش الاتفاقية الجديدة بين سوريا ولبنان المدة المعينة لها لان الشيشكلي اذا تخطى مصاعبه الداخلية الحالية في سوريا فسينتقل في سياسته من حقل الدبلوماسية الى حقل المغامرة وسيتناول تطبيق برنامج حركة التحرير في اولى مراحل الوضع اللبناني القائم .